جدليــة البنيــة التحتية في العــراق.. التمويــل والضمانات

□ د. مظهر محمد صالح ✶

مشاريع البنى التحتية في البلاد .ارشيف

تؤشر بواكير الفكر الاقتصادي للتنمية أن ثروة الأمم تقاس بعناصر ثلاثة أولهما: رأس المال البشري والاستثمار فيه وتنشئته، أما العنصر الثاني فيتمثل برأس المال الاجتماعي الثابت social overhead capital الذي ينقسم إلى: رأسمال اقتصادي أو ما يسمى بالبنية التحتية المادية التي قوامها شبكات الطرق والكهرباء والاتصالات وغيرها. وينصرف الجزء الآخر من تلك البنى التحتية إلى ما يسمى برأس المال الاجتماعي ويقصد به المؤسسات القانونية والصحية والتعليمية والمصرفية وغيرها، فضلا عن التكوين الرأسمالي المادي الثابت المتعلق بنشاطات الإنتاج المباشر من السلع والخدمات كالمصانع وغيرها. في حين ينصرف العنصر الثالث في مقاييس الثروة إلى الموارد الطبيعية ومخزوناتها التي تقدر في العراق وبقيمة حاضرة صافية ربما تزيد على ١٢ تريليون دولار بفضل احتياطيات الثروة النفطية الكامنة وغير المستغلة والثروات المادية الأخرى، وهي تزيد بمرتين على استراليا لو حُسُنَ استثمارها حقا، في حين تبلغ تلك الثروة في الولايات المتحدة بحوالي ١١٨ تريليون دولار .

ففي الوقت الذي يزخر فيه العراق في العنصر الثالث ، فانه يفتقر نسبيا الى العنصرين الآخرين للثروة ولاسيما تدهور رأس المال الاقتصادي الثابت أو البنية التحتية المادية والدمار الحاصل فيهما ×.

وان حصة الفرد في تلك البنى التحتية المادية في الوقت الحاضر ربما لا تزيد على خُمس حصة الفرد نفسه في تلك البنى المادية عشية اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية عندما قدرت كلفة البنية التحتية آنذاك بحوالي ٣٥ مليار دولار، وان إعادتها نفسها في ضوء التطورات الديموغرافية الراهنة، حيث يبلغ سكان العراق في الوقت الحاضر ٣٤ مليون نسمة، لذا فإن النقص الحاصل في تلك البنى يتطلب استثمار مبالغ لا تقل عن ٢٥٠ مليار دولار .

واللافت للنظر، أن معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الراهنة الموجبة لا يمكنها أن تعوض معدلات النمو السالبة في تراكم الثروة الوطنية المادية ما لم تتوافر تراكمات مالية قوية وتحت أي مستوى مطلوب في تعجيل وتائر إعادة التأهيل وبناء رأس المال الاجتماعي الثابت في العراق، لان تدفق الدخل الوطني flow الناجم عن الاستثمار في الموارد الطبيعية ما زال يقابله نمو سالب في الخزين الثابت للثروة.

الرأسمالية المادية marginal negative stock وتدني الاستثمار فيه

إن مثل هذا الوضع قد ادخل البلاد في معادلة تمويلية صعبة تدفع به للجوء إلى التمويل من السوق الدولية تحت أشكال مختلفة يتطلبها مشروع قانون البنى التحتية وعلى رأسها ما يسمى بالدفع الآجل deferred payment، والذي يعني التأخير المتعمد في الدفع للجهات الدائنة سواء عند الشراء أو الاقتراض أو غيره . وبغية حل تلك المعادلة التمويلية الصعبة ، فانه ينبغي التعرف على مقياس الرافعة المالية للعراق أو طاقة الدين العام والتي تمثل نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي كمقياس لتلك الرافعة، وان العبرة من ذلك توفير معيار لبيان القدرة على إدامة الدين أي تحمل الدين دون أن يؤثر على صحة او سلامة النمو الاقتصادي في البلاد . والذي يطلق عليه تحليل debt sustainability analysis – DSA ويمثل القدرة على خدمة الدين ومواجهة التزامات دون ان يؤثر على صحة وسلامة النمو الاقتصادي او الحاجة إلى إعادة جدولة الدين او تراكم المتأخرات التي تعيق النمو الاقتصادي . فالمقياس المعتمد لدى المؤسسات المالية الدولية المتعددة الاطراف في تحليل تحمّل طاقة الدين DSA تؤشر انه عندما يكون البلد المدين محتفظا بالقيمة الحالية الصافية للدين NPV (اي العائد المتوقع عن الاستثمار بالدين مخصوم بسعر الفائدة يساوي كلفة الدين نفسه او اكبر منه) فانه ينبغي توافر النسب الآتية التي تعبر عن السقوف القصوى للسلامة الاقتصادية :

٦٠٪	دين عام / الناتج المحلي الإجمالي
١٥٠٪	دين عام / صادرات البلاد
٢٥٠٪	دين عام / إيرادات البلاد من العملة الأجنبية

شريطة أن يكون نمو الدين السنوي بنسبة لا تتعدى ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي لضمان اقتصاد مولّد للنمو والفائض الاقتصادي.

وعند النظر إلى وضع العراق، فيمكن القول أن العراق عموما ما زال في مستوى آمن وما زال يتمتع بنسب معيارية قدرها ٣٥٪ و٥٧٪ و٦٥٪ على التوالي وفقا لما هو مؤشر في أعلاه، ما تسوغ قدرته على التمويل عن طريق السوق الدولية وفق أساليب التمويل المختلفة بما فيها الدفع الآجل.

واستنادا إلى اتفاقية نادي باريس الموقعة في ٢١/ تشرين الثاني/٢٠٠٤ التي تم بموجبها خصم ٨٠٪ من ديون حكومة جمهورية العراق التي قدرت في وقتها بحوالي ١٢٥ مليار دولار، فإن صافي تلك المديونية الخارجية والمتبقي من تعويضات حرب الكويت والدين العام الداخلي والتي يقدر عبؤها أو مجموعها في الوقت الحاضر بحوالي ٥٠ مليار دولار (موزعة بواقع ١٠ مليار دولار تعويضات حرب الكويت وهي من أصل ٥٣ مليار دولار وحوالي ٣٠ مليار دولار بقايا إعادة جدولة الديون الخارجية والديون غير المحسومة حتى الوقت الحاضر والمستند جميعها إلى بنود اتفاقية نادي باريس، وحوالي ١٠ مليارات دولار دين عام داخلي) وهي تشكل في مجموعها نسبة ٣٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي كما اشرنا آنفاً.

في ضوء ما تقدم، فإن للعراق قدرة كامنة على الاقتراض أو تحمل دين إضافي قد يساوي ٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي (البالغ حوالي ١٤٠ مليار دولار للعام ٢٠١٢) وبما يماثل أكثر من ٣٥ مليار دولار إضافي الذي يمكن اقتراضها لبلوغ نسبة ٦٠٪، وهي تماثل سقف الدين العام المحتمل إلى الناتج المحلي الإجمالي، أي طاقة تحمّل الدين القصوى. منوهين بأن اقتراض مبلغ ٣٥ مليار دولار لم يبتعد كثيرا مما ورد في أحكام المادة ٣ من مشروع قانون البنى التحتية والتي نصت على أن (... لا تزيد مبالغ العقود المشمولة بأحكام هذا القانون على ٣٧ مليار دولار).

الصندوق السيادي الغاطس sovereign sinking fund وضمانات الدفع الآجل

تعد الصناديق الغاطسة في المالية الحديثة وسيلة تُمكّن المنظمات بموجبها وضع جانب من المال وتجميعه بمرور الوقت لاطفاء ديونها ، اي هي اموال او نقود مودعة تستخدم عند الحاجة لاطفاء دين او انها نقود تودع جانباً لإحلال كلفة المعدلات الرأسمالية عند اندثارها بما فيها الاندثار الفني او التكنولوجي. وتُمكّن الصناديق الغاطسة منظمات الإعمال من ان تعيد شراء ديونها او سنداتها المصدرة كلاً او جزءاً بأسعارها السائدة او بأسعار تفضيلية. وان الميزانية العمومية للصناديق الغاطسة تحسب على أساس ان الصندوق الغاطس sinking fund يساوي الموجودات assets وان الديون أو السندات المصدرة bonds تماثل المطلوبات liabili، ولما كانت البنية التحتية الوطنية تمثل اليوم صافي ثروة ذات نمو صفري أو سالب أو ما يمكن تسميته بالخزين المادي الحدي السالب stock negative marginal أحيانا، فإن تدفق الدخل ولاسيما من عوائد النفط لا يكافئ الخزين الحدي السالب من الطاقة المنتجة للبلاد وان إعادة بناء خزين حدي مادي موجب يقتضي توافر تراكمات مالية عالية تفوق قدرة البلاد الراهنة على الادخار المرغوب بما يوازي الاستثمار المرغوب.

إن تحقيق ادخارات مرغوبة توازي الاستثمار المرغوب في البنية التحتية المادية ومختلف طاقات الإنتاج لا بد من أن يدفع إلى الاقتراض لإغلاق الفجوة التمويلية وتقوية الرافعة المالية للبلاد لقاء خيارين يمثلان المعادلة الصعبة في تنمية العراق وهما: الخيار الأول: قبول قطاع مقاولات اجنبي مغامر يقبل بفرضية مخاطر البلدان country risk بسبب إفرازات الفصل السابع وفرضية الامم المتحدة التي ما زالت ترى وللاسف الشديد ان العراق بلد معتد على السلام العالمي ما يبيح استخدام القوة ضده ، وهو الامر الذي جعل قطاع المقاولات الاجنبي يضيف كلفة على مقاولاته تسمى كلفة العراق Iraq cost والتي تفرض جزافاً على كلفة المقاولات لتبلغ احياناً بين (٣٥ – ٤٥)٪ من كلفة تنفيذ المقاولة الأجنبية في الظروف العادية .

الخيار الآخر: وبغية تفادي قيود الخيار الأول، يُقدم قطاع المقاولات الأجنبية عرض تمويل مقاولاته عن طريق الدفع الآجل المشروط أو المربوط بتنفيذ المقاولة عبر حلقة تكاملية تمثل (كلفة تمويل غير امتيازي أو شبه امتيازي أي قليل أو منخفض الفائدة شريطة تنفيذه من الشركات المقاولة المؤتلفة مع جهة التمويل) حيث يوفر الأنموذج الأخير وفورات أو أرباحاً غير منظورة للجهات المنفذة أو الممولة ربما تكون اقل كلفة من الخيار الأول في حالة ضعف الضمانات وعند توافر ضمانات سائلة كافية فإنه سيكون الخيار الأقل كلفة حقاً.

إن المخرج الصحيح في التنمية والاستثمار في البنية التحتية يتطلب تخطي المعادلة الصعبة للمرحلة الراهنة hard equation التي يفرضها الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة من تبعات ومخاطر اقتصادية مترتبة عليه تقتضي:

إنشاء صندوق سيادي غاطس sovereign sinking fund يغذى دوريا بتخصيصات مشاريع البنية التحتية في الموازنة الاتحادية ويعوض باستمرار عند السحب منه لإطفاء القروض الجسرية bridge loans التي توفرها الشركات المقاولة الأجنبية المؤتلفة وباستمرار لضمان التنفيذ والتمويل بصورة متواصلة في تنفيذ أعمال المقاولات في العراق بما يضمن توقيتات وكفاءة الانجاز، حيث يعمل الصندوق الغاطس بوظيفة الضامن والممول لمشاريع البنية التحتية. ويُعد الصندوق أنموذجاً مستحدثا يولد تكامل تمويلي سائل يوازي سحب استحقاقات القروض الجسرية المقدمة من الجهات الدولية المؤتلفة المنفذة للمشاريع بصورة دورية، مما يقلل كلفة الاقتراض ويحوله الى دين امتيازي اقرب الى التسهيلات المضمونة بتدفقات سائلة يوفرها الصندوق الغاطس، موضوع الإشارة.

✶ نائب محافظ البنك المركزي

خـــارج الـــحـــدود

القاهرة

جـامـعـة الـــدول الـعـربـيـة تـــدرس إطـــلاق عـمـلـة مـوحـدة

تدرس جامعة الدول العربية، إمكانية إطلاق عملة عربية موحدة خلال السنوات المقبلة، وهو المقترح الذي تقدم به اتحاد المصدرين والمستوردين العرب مؤخراً، حيث يطمح الاتحاد من خلال هذا المقترح إلى أن يكون هنالك اتحاد عربي اقتصادي ومالي.

ومن المتوقع بحسب معلومات نشرتها صحيفة "الشرق الأوسط" أن تواجه عملية تطبيق العملة العربية الموحدة صعوبات كبرى قد تعوق تطبيقها، إلا أن أمل حسن زكي، رئيسة اتحاد المصدرين والمستوردين العرب، أكدت أن ما يحدث في المنطقة من ربيع عربي سيقود إلى نتائج إيجابية، من ضمنها أن يكون هنالك اتحاد عربي موحد في ما يخص الشأن الاقتصادي والمالي.

وقالت زكي "لدينا مقترح بأن تكون هنالك عملة عربية موحدة، ولن نستعجل التطبيق أو الإسراع فيه، لكننا متمسكون بهذا المقترح، الدول الأوروبية لديها عملة موحدة وهي اليورو، حتى بات يضرب بها المثل، والدول العربية تستطيع أن تطلق عملة موحدة أيضاً متى أرادت ذلك".

وأكدت رئيسة اتحاد المصدرين والمستوردين العرب أن العملة العربية الموحدة ستسهل من عملية التجارة البينية وترفع من قيمتها بين دول المنطقة، مشيرة في الوقت ذاته إلى أن الأوضاع الحالية في بعض دول المنطقة لن تدوم طويلاً. وقالت زكي "ستكون هنالك عقليات جديدة تقود الدول العربية، وهذه العقليات هي التي ستسهم في دعم إطلاق العملة العربية الموحدة"، مبينة أن جامعة الدول العربية سيكون لها دور كبير في المساهمة في إطلاق هذه العملة في المستقبل.

وفي ظل هذه التطورات، أبدت مصادر عربية معنية بالشأن الاقتصادي، تفاؤلها بإطلاق عملة عربية موحدة خلال السنوات المقبلة، إلا أن هذه المصادر لم تكشف التوقيت الفعلي لبدء إطلاق هذه العملة، وهو الأمر الذي يعني أنها ما زالت في طور الدراسة.

وأمام هذه المستجدات، أكد الدكتور سالم باعجاجة، الخبير الاقتصادي والمالي، أن تطبيق عملة عربية موحدة أمر سيقود إلى تشجيع التجارة البينية، وقال إن حقيقة هذا المقترح إيجابي جداً، وحال تطبيقه ستجني الدول العربية فوائد كبيره جراء ذلك، إلا أن تطبيقه يبدو صعباً للغاية.

عواصم

مصارف عالمية تلغي وظائف في وحدتها بالشرق الأوسط

تجري بنوك أمريكية وأوروبية كبرى، تقليصاً لأعداد موظفيها في وحداتها المصرفية الاستثمارية العاملة في منطقة الشرق الأوسط، إذ أن ندرة الصفقات وحاجتها لخفض النفقات تغطيان على الإمكانات الواعدة للأسواق الناشئة. وخفضت عدة مؤسسات، من بينها دويتشه بنك وكريدي سويس ونومورا هولدنجز اليابانية، أعداد الموظفين في فرقها المصرفية الاستثمارية بالمنطقة في الأسابيع القليلة الماضية. وكانت تخفيضات الوظائف في بادئ الأمر لصغار المصرفيين، لكن الجولة الأخيرة شملت مديرين من بينهم رئيس العمليات المصرفية الاستثمارية لدى نومورا في دبي. وقال مصرفي كبير في دبي طلب عدم نشر اسمه لأنه غير مخول بالحديث إلى الإعلام "سنشهد مزيداً من الانكماش في مجال الأنشطة المصرفية الاستثمارية في الشرق الأوسط في العامين المقبلين. هناك كثير من المصرفيين يحاولون الفوز بنفس الصفقات في سوق لا تكاد تنمو".

وتأتي التخفيضات الأخيرة بعد خطوات مماثلة لبنك أوف أمريكا وروتشيلد في وقت سابق من هذا العام، وتأتي أيضاً بعد سنوات من التوسع المتسارع حيث شكلت البنوك الأجنبية فرقا كاملة للأنشطة المصرفية الاستثمارية لاسيما في المركز المالي الرئيسي في دبي في ظل إغراء الإيرادات النفطية التي تنفقها صناديق الثروة السيادية والشركات المدعومة من الحكومة في المنطقة على الاستثمارات الخارجية.

وقوضت الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ تلك الآمال العريضة وأضرت بشهية المستثمرين وتضررت المنطقة بشدة من انخفاض أسعار النفط وهبوط سوق العقارات.

الخرطوم

اتـفـاق الـنـفـط مـع الجـنـوب يـرفـع سـعـر الجـنـيـه الـسـوداني

سجل الجنيه السوداني ارتفاعا ملحوظا أمام الدولار الأمريكي في "السوق السوداء"، بحسب تجار وخبراء سودانيين.

جاء ذلك، بعد توقيع اتفاقية الأمن والتعاون بين الخرطوم وجوبا، الخميس الماضي، والتي تشمل إعادة تصدير جنوب السودان للنفط عبر السودان والذي أدى توقفه في يناير الماضي/ كانون الثاني إلى إلحاق أضرار اقتصادية كبيرة للبلدين.

وقال تاجر عملة في السوق السوداء يدعى ربيع إن الدولار أصبح يعادل ٥,٧ جنيه سوداني بعد أن كان يعادل ٦,١ الخميس الماضي يوم توقيع الاتفاقية.وظل الجنيه السوداني يتهاوى أمام الدولار منذ إيقاف جنوب السودان تصدير نفطه عبر أراضي شمال السودان.وتوقع الخبير الاقتصادي السوداني يوسف أبو رفاس استمرار تحسن قيمة الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي بعد البدء الفعلي في تصدير النفط عبر السودان المقرر نهاية العام الجاري.

وكان محافظ بنك السودان السابق صابر محمد الحسن قال في تصريحات نشرتها صحف سودانية، أمس السبت، إن عائد تصدير النفط عبر الخرطوم سيدخل للخزينة العامة بالسودان ملياري دولار في العام.

طهران

العملة الإيرانية تهبط لمستويات قياسية

نزل الريال الإيراني لمستويات قياسية مقابل الدولار الأمريكي، أمس السبت حسب وسائل الإعلام ومواقع رصد العملة على الانترنت.

وانخفض الريال ٣,٦ بالمئة ويجري تداوله بحوالي ٢٧ ألفا و٩٠٠ ريال مقابل الدولار مقارنة بنحو ٢٦ ألفا و٩٢٠ ريالا يوم الخميس، و٢٦ ألفا و٢٠٠ ريال يوم الأربعاء، بحسب موقع مظنه لرصد سعر العملة.

وقال موقع آخر وهو مثقال إن سعر الريال سجل ٢٧ ألفا و٦٥٠ ريالا مقابل الدولار أمس السبت.

وما من سبب واضح للانخفاض الأخير في قيمة العملة التي يجري تداولها في سوق غير رسمية يلجأ إليها المواطن العادي للحصول على العملة الصعبة.

وتزامنت الانخفاضات السابقة مع عقوبات جديدة أو عزلة دبلوماسية على إيران بسبب برنامجها النووي.

وتقول الولايات المتحدة وحلفاؤها إن البرنامج يهدف لتصنيع قنبلة نووية وتنفي إيران ذلك لكنها تعرضت لجولات متتالية من العقوبات الأكثر صرامة على مدار العامين الماضيين.

وشهد الريال تراجعا حادا في قيمته أمام الدولار في العام الماضي وفي يونيو/ حزيران ٢٠١١ جرى تداوله عند حوالي ١٢ ألف ريال مقابل الدولار أو أكثر من مثلي قيمته الآن بحسب موقع مثقال.